

Distr.: General  
22 February 2010  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة الثانية

جنيف، ٣-٧ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

### استراتيجيات التجارة والتنمية الناجحة من أجل التخفيف من تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية

مذكرة مقدمة من الأونكتاد

موجز تنفيذي

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي لا سابق لها تقتضي إعادة توجه أساسي في أنماط التنمية السائدة، بدلاً من "الاستمرار في السير على النمط المعتاد". ومع قيام البلدان بتنفيذ استراتيجيات من أجل التخفيف من أثر الأزمة واستعادة النمو، هناك إعادة للنظر في العولمة بوصفها قوة دافعة للنمو والتنمية. فتأمين الانتعاش القوي يتطلب ليس فقط التدابير القصيرة الأجل وحدها بل يتطلب أيضاً تدخلات سياساتية مدروسة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل إحداث تغييرات هيكلية عميقة في أنماط الإنتاج والاستهلاك والتجارة، وتوحي سياسات صناعية وزراعية وخدمانية استباقية ذات صبغة تنموية. والتدفقات المعززة في مجالات المعونة والاستثمار والتكنولوجيا فضلاً عن التماسك المتزايد والتوجه الإنمائي للحكومة العالمية في مجال السياسات التجارية والمالية والنقدية من المقومات المهمة لإيجاد إطار دولي تمكيني. والتحكم في التجارة بتقديم مساهمات ملموسة في الأهداف الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية يجب أن يعتمد على الدروس المستخلصة والنهج المبتكرة. بما يناسب الأوضاع القطرية المحددة.

## مقدمة

١- إن الأزمة الغذائية والطاقية والمالية وتطورها لتتخذ شكل الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، أثرت تأثيراً عميقاً في الاقتصاد الحقيقي وتسببت في نشوء كساد عالمي وهبوط في التجارة العالمية في عام ٢٠٠٩، عكسا اتجاه التقدم المحرز صوب إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وقد برزت مؤخراً بعض البوادر الإيجابية على الانتعاش في مجال النمو الاقتصادي والتجارة. بيد أن مثل هذا التفاؤل مشوب بجدة الأزمة وعمقها في العديد من البلدان وبمحكم أن الأسباب الجذرية للأزمة النظمية لم تُعالج معالجة فعالة. فارتفاع البطالة وعُلو مستويات الدين (الذي يتجاوز في كثير من الأحيان الناتج المحلي الإجمالي) وضعف مستوى ما تنفقه الأسر المعيشية، وانخفاض القروض المقدمة من المصارف، وارتفاع التكاليف الرأسمالية التي تتسبب في تدهور الناتج والنمو وتضاؤل أثر رزمات تحقيق الانتعاش، وضعف القطاع المالي وهياكله الناظمة والمؤسسية واستمرار وجود اختلالات عالمية هي عوامل يمكن أن تتسبب جميعها في إعاقة الانتعاش الوليد. والعسر الاقتصادي الشديد خلق "أزمة إنمائية". ويواجه العالم المهمة المتمثلة في كفاءة استدامة الانتعاش وإعادة توجيه الأنماط الإنمائية صوب سياسات مستدامة أكثر عدلاً ويكون محورها السكان.

## أولاً - الأزمة والتجارة الدولية والتنمية

### ألف - الدينامية التجارية وخلق الثروات

٢- تميز العقد الأخير بدينامية التجارة وتعزيز مشاركة البلدان النامية فتحقق نمو قوي وتقدم مهم صوب الأهداف الإنمائية للألفية وإن استمر انتشار الفقر والافتقار إلى الخدمات الأساسية (كالصحة والمياه والتعليم والإسكان). ويتجلى هذا في الحصة الكبيرة التي استأثرت بها البلدان النامية من التجارة الدولية من حيث الناتج المحلي الإجمالي، الذي ارتفع من ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٢ في المائة عام ٢٠٠٨ ومن ٢٣ إلى ٢٩ في المائة بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وارتفع قسط البلدان المتقدمة من ٢٢ إلى ٢٨ في المائة<sup>(١)</sup>.

٣- وتوسع نطاق صادرات البضائع سنوياً في الفترة ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، فبلغ في المتوسط ١٧,١ في المائة بالنسبة للبلدان النامية و٢٣,٢ في المائة بالنسبة لأقل البلدان نمواً و١١,٢ في المائة بالنسبة للبلدان المتقدمة و١٣,٦ في المائة بالنسبة للصادرات العالمية. وتبعاً لذلك ارتفع قسط البلدان النامية من الصادرات العالمية من ٣١,٢ إلى ٣٨,٢ في المائة (وانخفض نصيب البلدان المتقدمة من ٦٥,٧ إلى ٥٦,٦ في المائة). وشهدت أقل البلدان نمواً،

(١) البيانات الواردة في هذا الفرع مأخوذة عن قاعدة بيانات الأونكتاد غلوبسات.

لأول مرة منذ عقود، وتجاوز نصيبها الإجمالي لـ ١ في المائة في عام ٢٠٠٨ ولكن بقي مع ذلك هامشياً. ووصلت أسعار السلع الأساسية إلى ذروات تاريخية بحلول أواسط ٢٠٠٨ خاصة بالنسبة للمعادن والفلزات والنفط الخام. ومن ناحية أخرى، شهدت بلدان نامية عديدة حالات عجز متكررة في حساباتها الجارية. وفي الفترة الفاصلة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٧ بلغ الميزان التجاري لمجموع بضائع أقل البلدان نمواً ذروة سالبة تمثلت في ١٨,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ثم انخفضت إلى ٢,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٧.

٤- ونمت الصادرات العالمية من الخدمات في الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ بمعدل سنوي قدره ١٣,٥ في المائة. وتوسع نطاق صادرات البلدان النامية بمعدل أسرع تمثل في ١٥,٦ في المائة من معدل البلدان المتقدمة (مما أسفر عن تنامي سهمها في الصادرات العالمية من الخدمات من ٢٢,٨ في المائة إلى ٢٥,٩ في المائة). وبقي قسط أقل البلدان نمواً على حاله متمثلاً في ٠,٥ في المائة.

## باء - الأزمة - الأداء الاقتصادي والتجاري

### ١- الكساد العالمي وأثر القصور التنظيمي والفقير

٥- شهد الاقتصاد العالمي كساداً حاداً في عام ٢٠٠٨. فقد تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي فبلغ ١,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ وانخفض بما قدره ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩<sup>(١)</sup> وشهدت كافة المناطق انخفاضاً في نمو ناتجها المحلي الإجمالي مع هبوط الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية من ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩ وهبوط الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً من ٧,٢ في المائة إلى ٣,٣ في المائة. وتدنى مستوى التجارة العالمية وانخفضت أسعار السلع الأساسية انخفاضاً حاداً وتدنيت التدفقات المالية. وواجهت الحكومات انخفاض الإيرادات واستفحال الديون العامة واستدانة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشكل ملحوظ. وتشير التنبؤات الأولية بالنسبة لعام ٢٠١٠ إلى حدوث انتعاش في الناتج المحلي الإجمالي العالمي الذي سينمو بمقدار ٢,٤ في المائة مع أداء أقوى تشهده البلدان النامية (٥,٣ في المائة) وانتعاش ضعيف يحدث في أقل البلدان نمواً (١,٣ في المائة). وقد لا يتطور الكساد العالمي إلى انتكاس متطاوّل (وإن كان هذا الانتكاس ممكناً بالنسبة لبعض البلدان المتقدمة) لكن بوادر النمو الاقتصادي تبقى هشة.

٦- ثم إن إخفاق كبرى المؤسسات المالية في الولايات المتحدة وأوروبا والمحاولات التي بُذلت لإنقاذها أفضى إلى فقدان الثقة في الأسواق. وقد هجرت رؤوس الأموال الأصول والأسواق عالية المخاطر وقام المشاركون في السوق بالتقليل من تعرضهم للمخاطر وتخلصوا من حوافظهم المالية بما في ذلك مراكزهم عبر الحدود في الأسواق الناشئة. وتأذت بلدان

(٢) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٠. (الحالة والآفاق الاقتصادية العالمية ٢٠١٠).

كثيرة شديدة الاعتماد على التمويل الخارجي من خروج رؤوس الأموال واحتاجت في بعض الحالات إلى إعادة الرسملة عن طريق دعم صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات. وبالنظر إلى المخاطر المتأصلة في النظم على الاستقرار المالي عمدت الحكومات في الاقتصادات المتقدمة إلى تخليص المصارف والمؤسسات المالية فيها من الورطة. وأدركت الحكومات أن الأسواق بمفردها غير قادرة على التنظيم الذاتي وبدأت في تحسين الأطر التنظيمية والمؤسسية الخاصة بالقطاع المالي.

٧- وتجلّت "أزمة تنموية" من خلال تصاعد البطالة وتزايد الفقر في المدن والأرياف مع تناقص الإيرادات الشخصية ومحدودية الوصول إلى الأغذية الأساسية والطاقة والخدمات الأساسية. وتتوقع منظمة العمل الدولية أن تصل البطالة في العالم إلى حد ٢١٢ مليون عاطل عن العمل في عام ٢٠٠٩ وذلك على إثر زيادة لا سابق لها تتمثل في ٣٤ مليون عاطل مقارنة بعام ٢٠٠٧. وسوف تتواصل معدلات البطالة المرتفعة في عام ٢٠١٠. وحصة الفقير العامل في البلدان النامية ازدادت من ٦٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت ٥٩ في المائة عام ٢٠٠٧، وهناك عدد يتراوح ما بين ٤٧ و ٨٤ مليون نسمة بقوا فقراء أو انحدروا إلى المستوى الفقر المدقع<sup>(٣)</sup> وقد ازدادت الفجوة التي يمثلها الفقر داخل البلدان وفيما بين البلدان. ولا بد للسياسات الإنمائية من إدراك حقيقة أن النمو الاقتصادي الذي لا يخلق فرص عمل ليس نمواً مستداماً.

## ٢- ركود التجارة وضعف الانتعاش

٨- إن اقتران انكماش الطلب العالمي بهبوط التمويل التجاري تسبب في تقلص حاد للتجارة الدولية التي كان نموها سلبياً بحلول أواخر عام ٢٠٠٨. والبيانات الخاصة بالربع الثالث من عام ٢٠٠٩، مع أنها سلبية مقارنة بنفس الشهر من سنة ٢٠٠٨، إلا أنها توحى بأن التجارة الدولية قد هوت إلى أسفل مستوى وأن بعض الانتعاش آخذ في الظهور. وازدادت التجارة العالمية، في المتوسط، بمقدار الثلث مقارنة بالمستوى الأدنى الذي بلغته في أوائل عام ٢٠٠٩. ومع ذلك من المتوقع أن تقلص التجارة العالمية في عام ٢٠٠٩ بنسبة تتراوح ما بين ١٠ و ١٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٨.

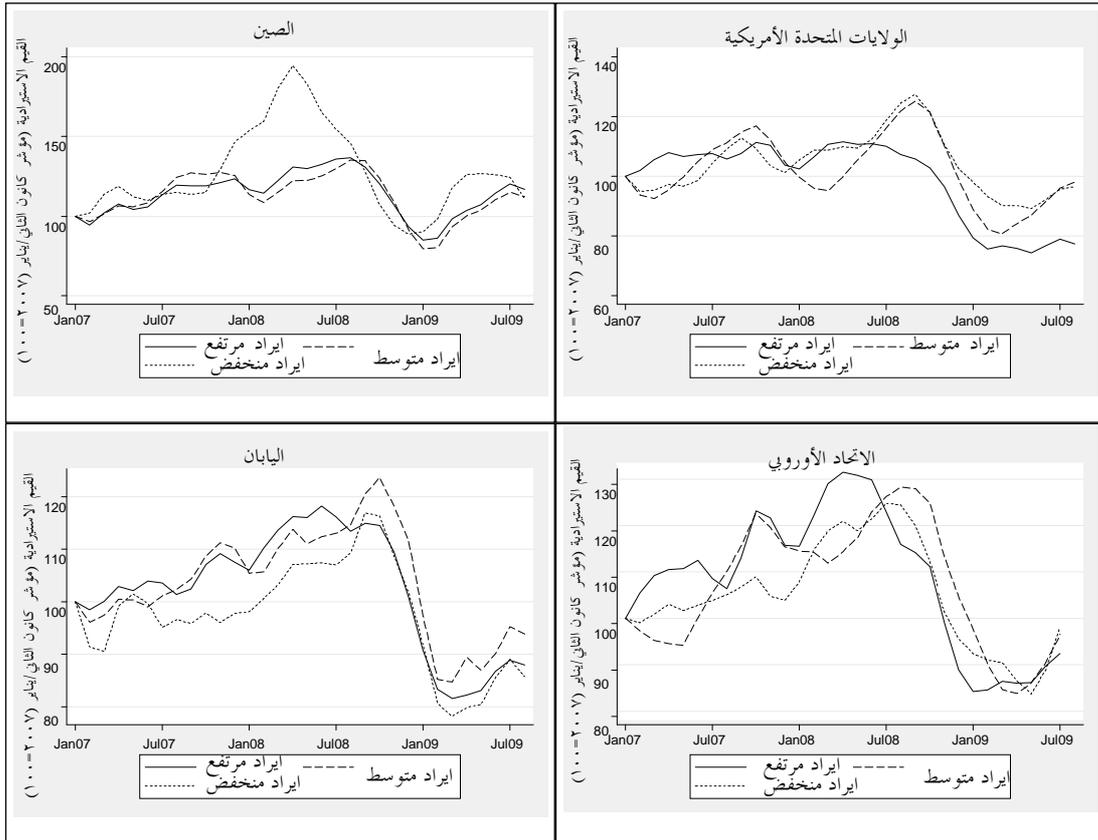
٩- ويوضح الشكل ١ أداء الواردات غير النفطية لأربعة أسواق كبرى هي: الصين والاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وحيث إن قرابة نصف التجارة الدولية تُوجه إلى أربعتها فإن للاختلافات في وارداتها انعكاسات قوية على جميع البلدان. وتسببت الأزمة في حالات انخفاض متشابهة في الاقتصادات الأربعة مع هبوط في الواردات بنحو ٤٠ في المائة بالنسبة للصين والاتحاد الأوروبي وبنحو ٣٠ في المائة بالنسبة لليابان والولايات المتحدة. والعودة إلى النمو في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ اختلف فيما بينها.

(٣) المرجع نفسه.

فالواردات الصينية حققت قفزة قوية للمستوى التي شهدتها أواخر عام ٢٠٠٧. أما القفزة التي حققتها الواردات من اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فكانت أكثر تواضعاً إذ إن قيمة الواردات ما زالت أقل بكثير من قيمتها عام ٢٠٠٧.

الشكل ١

الواردات غير النفطية لأربع اقتصادات، بحسب المنشأ - (باستخدام مؤشر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)  
الثاني/يناير ٢٠٠٧)



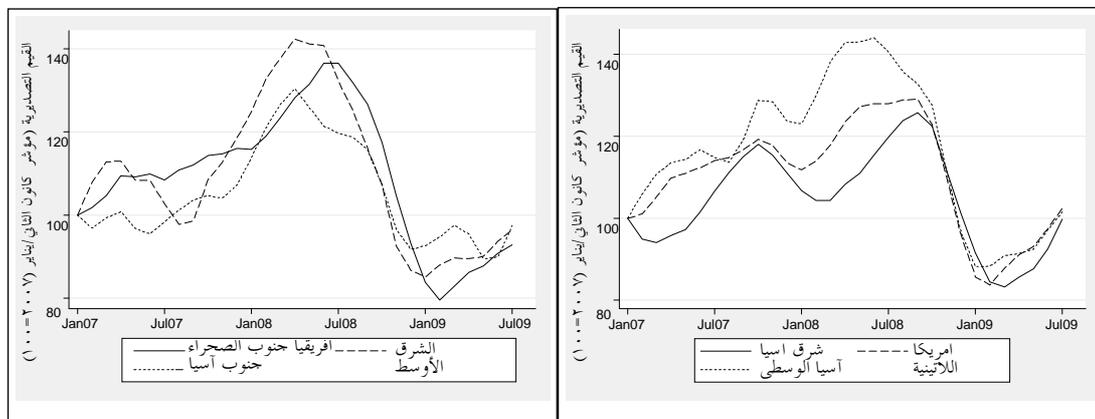
المصدر: بيانات الإحصاءات الوطنية وحسابات الأونكتاد.

١٠ - وتشهد البلدان النامية انتعاشاً أسرع وإن كانت هناك فوارق مهمة بين البلدان والشكلان ٢ (أ) و ٢ (ب) يوردان الصادرات الإجمالية بالنسبة لست مناطق نامية وهي صادرات موجهة إلى الاقتصادات الأربعة الأكبر. وقد شهدت الأنماط التصديرية لشرق ووسط آسيا وأمريكا اللاتينية هبوطاً حاداً تلاه انتعاش حاد كذلك في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩. وكان الانتعاش ضعيفاً بالنسبة لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وجنوب آسيا. و انتعشت صادرات أقل البلدان نمواً ونمت بما نسبته ٩ في المائة في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠٠٩ ففاقت المتوسط العالمي المتمثل في ٥ في المائة أثناء الفترة نفسها<sup>(٤)</sup>.

(٤) منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٩). تأثير الأزمة المالية على أقل البلدان نمواً.

## الشكلان ٢ (أ) و ٢ (ب)

الصادرات غير النفطية لنخبة من المناطق النامية (باستخدام مؤشر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)  
يناير ٢٠٠٧

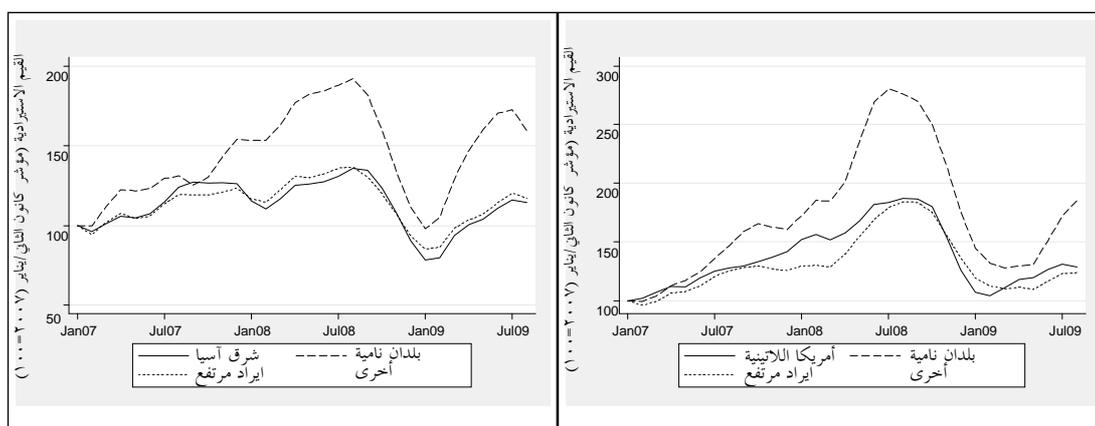


المصدر: بيانات إحصائية وطنية وحسابات الأونكتاد.

١١ - والبيانات المتعلقة بالتجارة بين الجنوب والجنوب نادرة ولكن هناك بعض البيانات التي وفرتها البرازيل والصين (الشكل ٣). وعلى حين شهدت التجارة خارج الإقليم أكبر زيادة قبل الأزمة إلا أن تدنيها في أواخر عام ٢٠٠٨ والربع الأول من ٢٠٠٩ كان أشد حدة أيضاً. وقد هبطت الواردات من خارج الإقليم بنحو ٥٠ في المائة في غضون أشهر قليلة ولكن يبدو أنها انتعشت انتعاشاً قوياً خاصة الواردات الصينية منها. وتبرز التجارة داخل الأقاليم نمطاً مختلفاً شبيهاً بنمط التجارة مع البلدان ذات الإيراد العالي وذلك راجع فيما يتعلق للترابط الأقوى القائم بين الأسواق الإقليمية واختلاف التركيبة الإنتاجية.

## الشكل ٣

واردات البرازيل والصين غير النفطية (باستخدام مؤشر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)



المصدر: بيانات إحصائية وطنية وحسابات الأونكتاد.

### ٣- أداء قطاع المنتجات والسلع الأساسية

١٢- إن الهبوط في التجارة الدولية شمل القطاعات الاقتصادية جميعها. وبالمثل يبدو أن الانتعاش دب إلى معظم القطاعات. فعلى سبيل المثال، شهدت واردات الولايات المتحدة جانباً من الانتعاش في عام ٢٠٠٩ بالرغم من أن واردات هذا البلد في معظم القطاعات لا تزال دون الأنماط التاريخية. والانتعاش ضعيف في مجالات المعادن والفلزات وفي معظم جوانب التجارة الزراعية. وتبين الإحصاءات التصديرية للصين انتعاشاً في القطاعات الاقتصادية جميعها تقريباً. وقد وصلت إلى مستويات شبيهة بالمستويات التي شهدتها في عام ٢٠٠٧ وإن كانت دون مستويات عام ٢٠٠٨.

١٣- وكان اتجاه أسعار السلع الأساسية اتجاهاً تصاعدياً في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، علماً بأن مؤشر أسعار السلع الأساسية غير النفطية للأونكتاد في ارتفاع بنسبة ٢٠ في المائة وتأتي في الطليعة مجموعة المعادن والركاز والفلزات. وهناك ظهور من جديد للمضاربة بصدد بعض السلع الأساسية التي يمكن أن تزيد في التقلبات السعرية. واتسمت الدينامية السعرية بالتباين فيما بين مختلف المجموعات السلعية. فبعض القطاعات كالسكر والبن استفادت من تزايد الطلب في حين أن قطاعات أخرى كالقطن تأثرت تأثيراً شديداً. وتظل الديناميات المقبلة للأسعار غامضة إلى أن يحدث انتعاش اقتصادي متين وقابل للاستدامة الذاتية<sup>(٥)</sup>.

١٤- وإن تقلب معدلات التبادل التجاري يجعل الإدارة الاقتصادية الكلية صعبة ويفاقم انعدام الأمن الاقتصادي ويحد من آفاق النمو بالنسبة لصافي الصادرات وصافي الواردات من الأغذية والطاقة والمعادن على حد سواء.

### ٤- أداء قطاع الخدمات

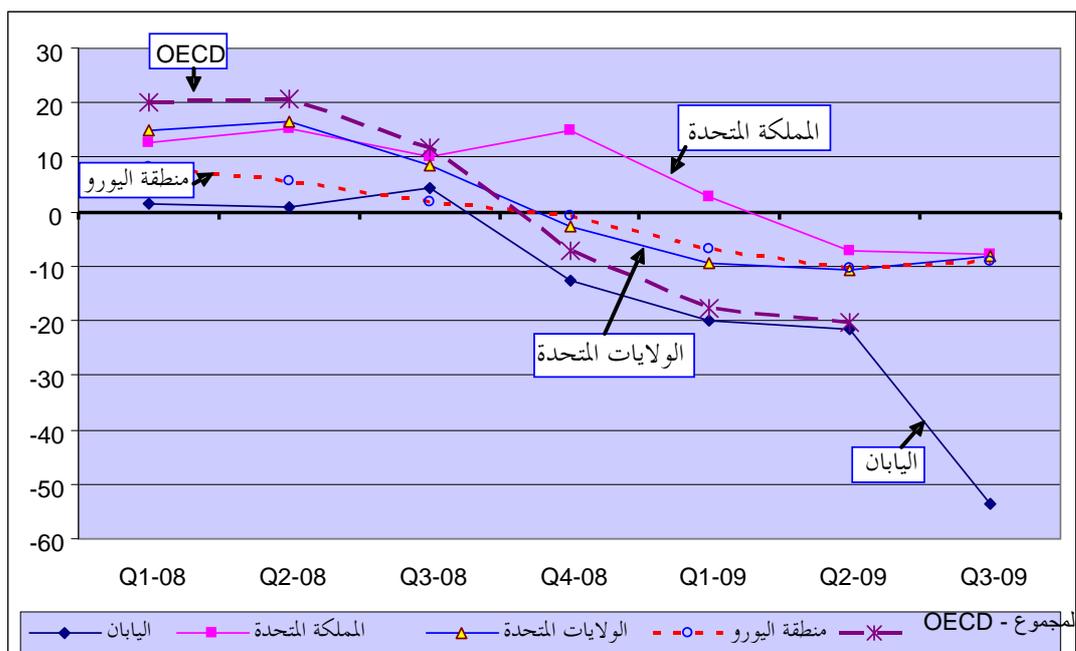
١٥- لقد أثرت الأزمة في قطاع الخدمات ولحقت من جراء ذلك آثار ضارة بالبلدان التي تعتمد على صادرات الخدمات. وقد تقلص الطلب على الخدمات ذات الإيراد السريع التأثير - وذلك يشمل السياحة والأسفار والخدمات المالية والبناء والبيع بالتجزئة والخدمات ذات الصلة بالتجارة في البضائع بما في ذلك النقل - أكثر من تقلصه في مجالات الطاقة والصحة والتعليم والاتصالات السلوكية واللاسلكية وبعض الخدمات التجارية والمهنية التي تعتبر ضرورية. وارتفعت الصادرات العالمية السنوية من الخدمات ارتفاعاً حاداً بنسبة ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ ووصلت إلى ٣,٩ ترليون دولار مع ارتفاع نسبته ١٠,٦ في المائة حققته البلدان المتقدمة وارتفاع نسبته ١٣,٥ في المائة حققته البلدان النامية. وأصبح النمو في الخدمات سلبياً اعتباراً من الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ فما بعده ثم استقرت عند مستوى

(٥) التطورات الأخيرة في أهم أسواق السلع الأساسية: الاتجاهات والتحديات (TD/B/C.I/MEM.2/7).

الرابعين الثاني والثالث من عام ٢٠٠٩ (الشكل ٤). ومن السابق لأوانه استبانة انتعاش مستدام في تجارة الخدمات نظراً لأن مستوى الصادرات باقٍ على مستوى يقل بما نسبته ١٠ إلى ٣٠ في المائة عن المستوى الذي سُجل في عام ٢٠٠٨.

الشكل ٤

التغيرات السنوية في الصادرات الفصلية من الخدمات بالنسبة لنخبة من البلدان المتقدمة.



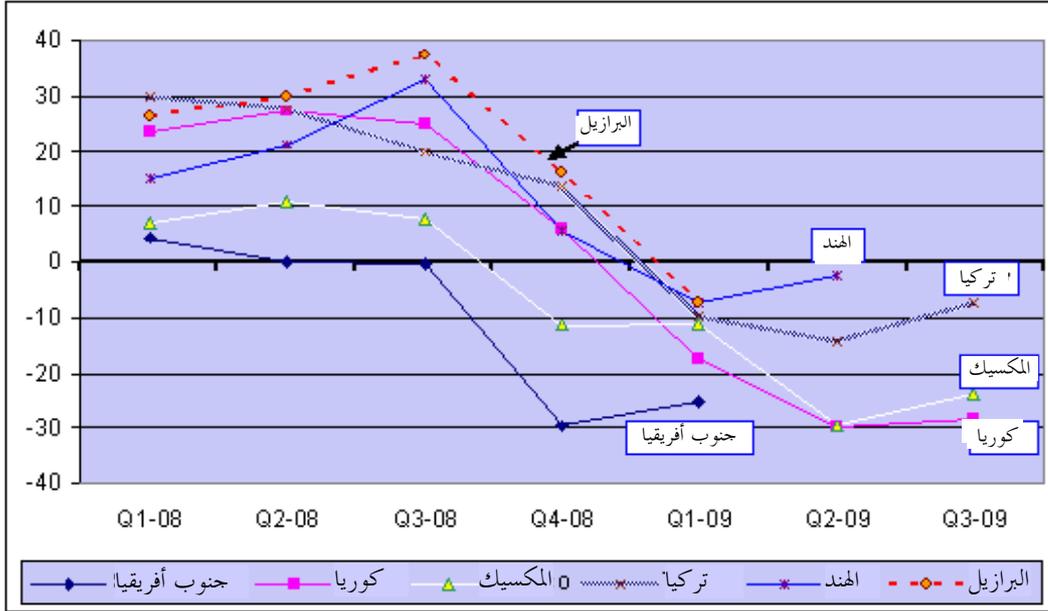
OECD: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: أهم المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل.

١٦- وشهدت نخبة من البلدان النامية انكماشاً كبيراً في صادراتها من الخدمات مع اختلافات بينها أكبر من الاختلافات التي تميز الاقتصادات المتقدمة (الشكل ٥). وشهد الكثير منها نمواً سالباً بمقدار ١٠ إلى ١٥ في المائة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩ وتدهوراً جديداً في الربع الثاني. وتبدو على الربع الثالث أمارات الاستقرار وإن كان استقراراً عند مستوى أدنى بكثير من المستوى الذي سُجل في عام ٢٠٠٨.

## الشكل ٥

## التغيرات السنوية في الصادرات الفصلية من الخدمات لنخبة من البلدان النامية



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملحوظة: تشير عبارة "كوريا" إلى جمهورية كوريا.

١٧- ويتجلى الانكماش في تجارة الخدمات في المستويات القطاعية. فقد تناقص نمو صادرات الخدمات المالية من ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ١ في المائة في عام ٢٠٠٨. وكان التأثير شديداً على صادرات الخدمات المالية لكل من الأرجنتين واليابان (-١٤ و-١٢ في المائة على التوالي) في عام ٢٠٠٨، فيما مرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسبانيا بانخفاض هين مقداره ٢ في المائة. ولوحظت كذلك حالات هبوط كبير بين أهم الجهات المصدرة وهي جنوب أفريقيا (-٨ في المائة) وكندا (-٣ في المائة). ولوحظت كذلك زيادة التديني بالنسبة للولايات المتحدة أثناء أرباع السنة الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٩ (-١١ في المائة)<sup>(٦)</sup>.

١٨- ونما عدد السواح الدوليين الوافدين فبلغ ٩٢٢ مليون سائح في عام ٢٠٠٨ وارتفعت إيرادات السياحة إلى ٩٤٤ مليار دولار. واعتباراً من أواسط عام ٢٠٠٨ وإلى أواسط عام ٢٠٠٩، سجلت جميع المناطق، باستثناء أفريقيا، حالات انخفاض، منها على وجه الخصوص أوروبا والشرق الأوسط. وهناك جهات مقصودة عديدة اتسمت السياحة المحلية فيها بعدم الكفاية فلم تعوض عن الطلب الدولي الهابط. وتدين عدد الوافدين على الصعيد الدولي في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٨٠ مليون سائح أي بانخفاض قدره ٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٨. وعادت السياحة إلى النمو في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ ويُتوقع أن

(٦) مكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة.

يتواصل هذا النمو بما نسبته ٤ في المائة سنوياً في عدد الوافدين دولياً المسقط حتى عام ٢٠٢٠ حيث يُفترض أن يصل إلى ١,٦ مليار سائح - أي بنسبة تقارب ٧٠ في المائة زائدة عن المستويات الراهنة<sup>(٧)</sup>. وهذا الانتعاش يرجع في جانب منه إلى تدابير الإنعاش التي قام العديد من البلدان بتنفيذها.

١٩- وأفضى الكساد في تجارة البضائع إلى التديني في الطلب على النقل. وقد انخفضت الحركة المينائية في أكبر موانئ الحاويات في العالم كسنغافورة وسانغاي بما نسبته ١٣,٥ في المائة و ١١ في المائة على التوالي في الفترة ما بين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. بيد أن الأساطيل التجارية العالمية كانت آخذة في النمو خلال عام ٢٠٠٩ حيث أن السفن التي قُدم طلب بشأن بنائها في السابق سُلمت إلى أصحابها. وفي أوائل عام ٢٠١٠، كانت ما نسبته ١٢ في المائة من الطاقة العالمية للنقل بالحاويات عاطلة، وراسية بالموانئ. وتبعاً لذلك انخفض بصورة ملحوظة في عام ٢٠٠٩ الأسطول الناشط فعلاً مما تسبب في الحد من الوصل بين الجهات دولياً في النقل البحري والحد كذلك من التدفقات التجارية. وانخفاض نشاط الأسطول التجاري كان أقل حدة على طرق النقل الرئيسية بين الجنوب والجنوب وهذا يعكس صلابة التجارة بين الجنوب والجنوب. وعلى صعيد سوق الشحن الجوي قُدرت إيرادات عام ٢٠٠٩ بما نسبته ٢٧ في المائة أدنى من إيرادات عام ٢٠٠٨. وبدأت أحجام الشحن الجوي الدولي منذ أواسط عام ٢٠٠٩ في استرداد عافيتها. وشهد الشرق الأوسط وآسيا المحيط الهادي الانتعاش الأقوى في أسواق الشحن الجوي.

٢٠- وتباطأت التحويلات المالية منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. ويتنبأ البنك الدولي بأن يصل مقدار التحويلات إلى البلدان النامية إلى نحو ٣١٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، أي بنسبة ٦,١ في المائة دون المستوى الذي سجل في عام ٢٠٠٨ والبالغ ٣٣٨ مليار دولار. ثم إن الأزمة الاقتصادية والتقلبات في معدلات التبادل التجاري وبما سياسات الهجرة الجديدة التي توختها بعض بلدان المقصد، وهي سياسات تضيق الخناق على تدفقات الأيدي العاملة الأجنبية، بصدد التأثير على التحويلات المالية. ويُتوقع أن تشهد هذه التحويلات إلى البلدان النامية زيادة متواضعة مقدارها ١,٤ في المائة في عام ٢٠١٠، و ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١١. وبالنظر إلى هذا التعافي البطيء لا يُتوقع أن تصل تدفقات الأموال المحولة مستوى عام ٢٠٠٨ ولو بحلول عام ٢٠١١.

## ٥- أداء الاستثمار الأجنبي المباشر

٢١- انخفضت التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المؤشر بنسبة ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٨ وانخفضت مجدداً بنسبة ٣٩ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ما يزيد على ١ ترليون دولار. وتدنت التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة بنسبة ٤٠ في

(٧) منظمة السياحة العالمية (٢٠٠٩) (A/18/8).

المائة، والتدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية - التي ارتفعت في عام ٢٠٠٨ - قد انخفضت بما نسبته ٣٥ في المائة و٣٩ في المائة على التوالي. والانتعاشات الاقتصادية وتحسن ربحية الشركات يعني أن التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر ربما تعاود انتعاشها في عام ٢٠١٠. والاستثمارات من الاقتصادات الناشئة تبشر بالخير.

#### ٦- تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية

٢٢- بلغت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية أعلى قيمة لها تتمثل في ١٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ وتناقصت من زاوية كونها نصيباً من الإيراد الوطني الإجمالي مما نسبته ٠,٣٣ في المائة التي تمثل الذروة التي بلغت في عام ٢٠٠٥ إلى ٠,٣ في المائة في عام ٢٠٠٨<sup>(٨)</sup>. وهذا بالمقارنة مع نسبة مئوية مستهدفة من المساعدة الإنمائية الرسمية قوامها ٠,٧ في المائة من الإيراد الوطني الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥ (وعلى الأقل ٠,٥ في المائة من الإيراد الوطني الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠)<sup>(٩)</sup>. ومن شأن الأزمة أن تفضي إلى تدني تدفقات المساعدة الرسمية الإنمائية، بما في ذلك المساعدة من أجل التجارة برغم الالتزامات الدولية المعقودة بما فيها التزامات قمة مجموعة ال ٢٠ في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

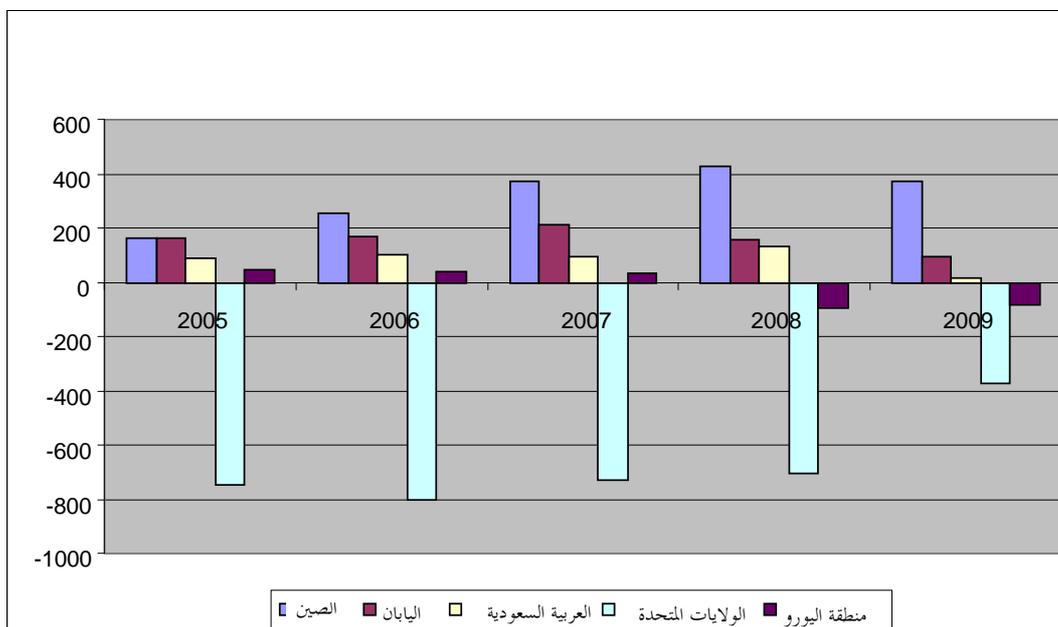
#### ٧- اختلالات التجارة العالمية وقيم العملات

٢٣- من آثار الأزمة ما تمثل في خفض الاختلالات العالمية (انظر الشكل ٦) والاتفاق حول قيم صرف العملات. وهناك شاغل رئيسي ناشئ عن محاولة تبين ما إذا كانت هذه الاختلالات ستتصاعد من جديد حين تسترد الاقتصادات عافيتها. وقد نشأت الاختلالات في جانب منها عن المواقف السياسية التي وقفتها أهم الاقتصادات، مع قيام العديد من البلدان الحائزة على فائض تجاري بتوحي سياسات اقتصادية كلية في السنوات السابقة للأزمة من أجل تشجيع صادراتها والبلدان التي تعاني من العجز والتي تتميز بانخفاض معدلات الفائدة فيها والادخار الذي يخدم مصلحة الاستهلاك. وفي غياب السياسات والتدابير اللازمة لمعالجة الاختلالات العالمية الاقتصادية الكلية والتجارية فإن الانتعاش الناشئ سيقف على أرضية هشة وسوف يخلق ضغوطاً حمائية على الحكومات.

(٨) قاعدة البيانات الإلكترونية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(٩) مجموعة العشرين، البلاغ الصادر عن قمة لندن في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

الشكل ٦  
اختلافات الحسابات الجارية، من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ (ببلايين الدولارات)

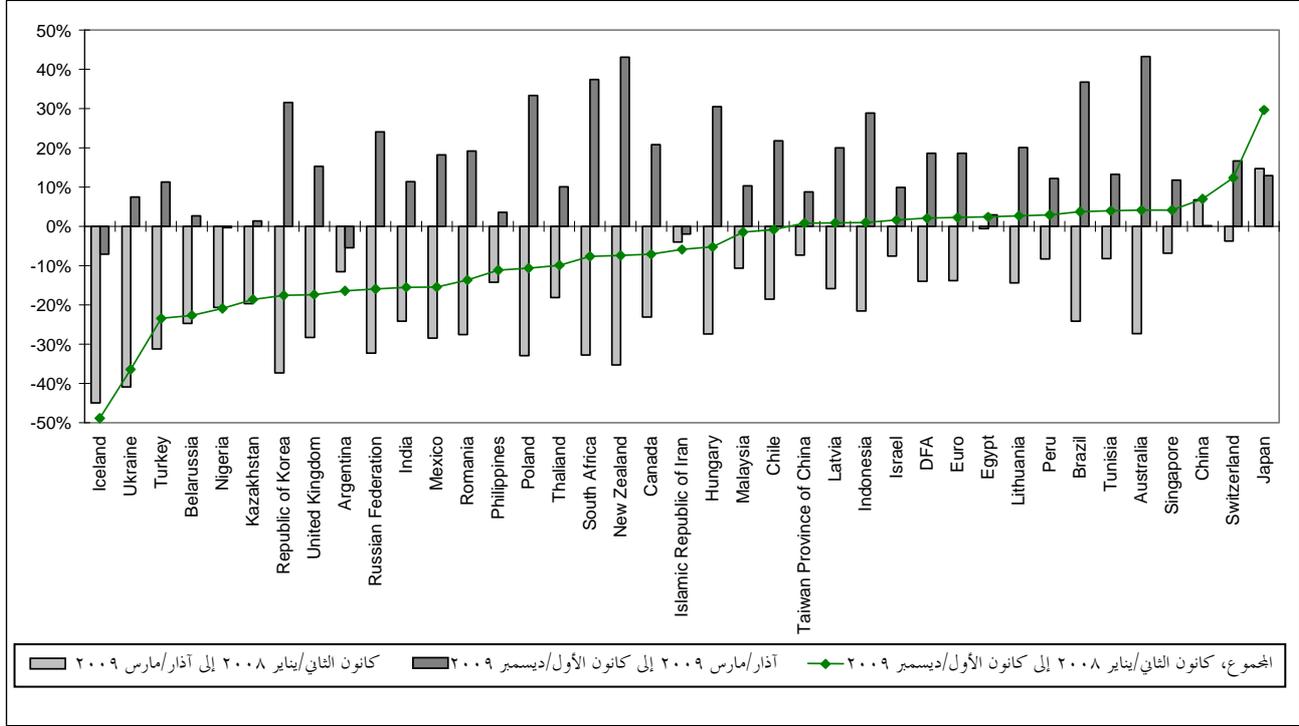


المصدر: IMF World Economic Outlook.

٢٤ - وقد أثرت الأزمة الاقتصادية تأثيراً قوياً على أسواق العملات (الشكل ٧). فقد شهد بعض البلدان انخفاضاً في قيمة عملاتها بالمقابل لدولار الولايات المتحدة واليورو. وعمد كل من الاتحاد الروسي وأستراليا وإندونيسيا وبولندا وجمهورية كوريا ونيوزيلندا وهنغاريا إلى التخفيض في قيمة عملاتها بنسبة ٢٥ في المائة أو أكثر. وهذا التخفيض خلق بعض الضغوطات في مناطق محددة من العالم. وبما أن الآثار المترتبة على تخفيض قيمة عملة ما شبيهة بآثار المعونة التي توفر للصادرات أو الضريبة على الاستيراد كانت هناك مخاوف من أن بعض البلدان كانت تحاول من التقليل من آثار الأزمة باللجوء إلى التخفيض في قيمة العملة لاكتساب قدرة على المنافسة.

الشكل ٧

ازدياد قيم العملات بالمقابل لدولار الولايات المتحدة (قيم إيجابية)  
انخفاض قيم العملات بالمقابل لدولار الولايات المتحدة (قيم سلبية)



المصدر: حسابات الأونكتاد.

٢٥- وتشير البيانات الأخيرة إلى أن التخفيض في قيمة العملة لاكتساب قدرة على المنافسة لم يتجذر فيما يبدو. ففي النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، انعكس اتجاه معظم التخفيضات في قيمة العملة بالمقابل إلى دولار الولايات المتحدة. وابتداءً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، هدأت الفوضى التي اعترت قيم ستي العملات. وتؤكد التجارب ضرورة الظفر بل يحقق استقرار أسعار صرف العملات باتباع سبل منها التنسيق فيما بين أهم الاقتصادات.

#### ٨- الآفاق القصيرة الأجل المتوفرة للتجارة العالمية

٢٦- إن الكساد التجاري الذي حدث خلال السنوات الستين الماضية كان مسبوقةً، في العديد من الحالات، بأزمات في القطاع المالي تلتها انتعاشات متسارعة. وبالنظر إلى المستقبل ومع عودة الطلب إلى الانتعاش ببطء، يتوقع أن تتعافى التجارة الدولية. بل إن هذا التعافي حدث بالفعل حيث تمر بعض الدول بانتعاش بشكل ٧ وأحجام تجارة مشابهة للأحجام التي كانت سائدة في أوائل عام ٢٠٠٨. وهذا الانتعاش ناتج عن تدابير التخفيف التي اتخذت وقيام الصناعات (بتجديد مخزوناتها) وهو ناتج إلى حد أقل عن انتعاش الطلب الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري. وتتمثل القضية الرئيسية في معرفة ما إذا كان هذا الانتعاش سيكون

طويل الأجل أم قصيره. وسيعتمد هذا إلى حد كبير على محتوى وتأثير ودوام الاستراتيجيات الإنمائية المستدامة. وبالنظر إلى السرعة الحالية التي يسير بها الانتعاش يتوقع أن تنمو التجارة العالمية بنسبة ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٠<sup>(١٠)</sup>. وستبلغ معظم البلدان في عام ٢٠١٠ المستوى الذي كانت قد بلغت في الفترة السابقة للأزمة مع بلوغ التجارة الدولية قيمة تتراوح بين ١٣ و١٤ ترليون دولار وسيتراد نموها في عام ٢٠١١.

## ثانياً - استراتيجيات تخفيف آثار الأزمة والحوافز الاقتصادية

٢٧- إن التدابير الاستباقية التي اتخذت بقصد إنقاذ القطاعات المتأثرة وتعزيز القدرة الاقتصادية على المقاومة كانت تدابير جوهرية من حيث نطاقها وتغطيتها. ويمكن أن تغير هذه التدابير بشكل جذري المشهد الدولي للإنتاج والاستهلاك والتجارة والتنمية. وقد شملت هذه التدابير على المستويين الوطني والدولي ما يلي: (أ) التدخلات الفورية والموجهة نحو أهداف معينة بما في ذلك رزمات الإنعاش وإنقاذ القطاع المالي ودعم القطاعات المتضررة (مثل قطاع السيارات) والحفاظ على فرص العمل وتخفيف القيود على الصادرات؛ (ب) الاستراتيجيات المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل التي تستهدف إنماء الإنفاق العام في المرافق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية من أجل إنعاش الطلب المحلي وخلق فرص العمل وبناء رأس المال البشري وتقوية القدرة الإنتاجية بتوخي أمور منها الحوافز والابتكار وتحسين القدرة على المنافسة وتنفيذ التغيير الهيكلي وتعزيز الكفاءة في مجال الطاقة - الكفاءة المادية - وفي مجال الموارد، وتغيير طبيعة الخليط من التدابير التي تتخذ في مجال الطاقة من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ وتنويع سلة الصادرات والأسواق. والقيام، على الصعيد الدولي، بدعم المساعدة الإنمائية والتدفقات التكنولوجية والاستثمارية، وتحسين الحوكمة العالمية والتماسك على الصعيد التجاري وتحسين السياسات المالية والنقدية بحسب الضرورة.

٢٨- وقد تضافرت جهود بلدان مثل الصين (الإطار ١) وموريشيوس وجنوب أفريقيا وجمهورية كوريا من أجل إنقاذ القطاعين المالي والاقتصادي عن طريق القيام بإصلاحات هيكلية شاملة وعميقة. واستخدام أي إجراء يعتمد على القضاء السياساتي والقدرات الضريبية والمؤسسية في حكومات أهم الاقتصادات التي تتوفر لها الإمكانيات الأفضل للاضطلاع بإصلاحات مهمة.

(١٠) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠١٠.

## الإطار ١

## تدابير الانتعاش الشامل التي اتخذتها الصين

ساعدت التدابير الضريبية وغيرها التي اتخذتها الصين على التخفيف من آثار الأزمة على اقتصادها وسرّعت إعادة تنظيم هيكلها الاقتصادية من أجل النمو على أساس تآزر عمليات تطوير الزراعة والصناعة والخدمات وإعادة توجيه النمط التنموي الذي تأخذ به لجعله نمطاً أكثر توازناً واستدامة وملاءمة للبيئة. وتشمل التدابير المحلية التي تركز على الطلب رزمة فرعية حافزة ذات طابع ضريبي يبلغ مجموعها ٤ ترليون ر م ب تستمر لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠٠٩ وتدابير أخرى مثل الحفز الفوري للاستهلاك وإصلاح وتسوية الضرائب وخفض الرسوم والأعباء والإعفاء منها وإعادة تنظيم الهياكل الصناعية وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتقديم المساعدة على التوظيف. وتم الوقوف على مجالات ثلاثة (الشكل ٨) مثل "الاختناقات" التي تعاني منها التنمية، و"العراقيل" التي تعوق الإنفاق الاستهلاكي والمحالات الحرجة المتعلقة بالتنمية المستدامة والإيكولوجية (الحد من التأثير على البيئة وإعادة تنظيم الهياكل في مجالات التكنولوجيا والابتكار والصناعة). وتم حشد مبالغ استثمارية هائلة للتصدي لنقاط النمو الجديدة هذه. وقد حققت الصين انتعاشاً أسرع واتخذ أداؤها الاقتصادي شكل ٧.

٢٩- وفي البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة والسريعة التأثير تميز نطاق التخفيف الفعلي من آثار الأزمة بمحدوديته بالنظر إلى ضآلة الأموال المكرسة للأغراض الإنمائية وتقلص حجم هذه الأموال وارتفاع مستويات الدين العام. وتظل الإصلاحات الهيكلية في أقل البلدان نمواً من أجل الحد من القابلية للتأثر وتعزيز التنمية عاملاً هاماً إلى جانب إعادة تركيز الاهتمام السياسي المنصب على تطوير القدرات الإنتاجية ذات القيمة المضافة أعلى والتي تتوفر لها الهياكل الأساسية المادية فضلاً عن بناء دولة التمكين والتنمية، وتأكيد الدعم الفعال المتعدد الأطراف<sup>(١١)</sup>. ومثل هذه القضايا تستحق النظر فيها في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠١١.

## ألف - التخفيف من آثار الأزمة والإصلاحات الهيكلية

## ١- تمويل التجارة

٣٠- لقد تسببت محدودية التمويل التجاري وارتفاع كلفة الحصول عليه في انخفاض التجارة الدولية. ويقدر البنك الدولي أن ما بين ٨٥ و ٩٠ في المائة من الانخفاض في التجارة

(١١) الأونكتاد (٢٠٠٩). تقرير أقل البلدان نمواً عن عام ٢٠٠٩: الدولة والحوكمة الإنمائية (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.II.D.9).

العالمية منذ عام ٢٠٠٨ راجع إلى تديني الطلب الدولي وإلى انخفاض تمويل التجارة بنسبة تتراوح ما بين ١٠ و ١٥ في المائة. ويقدر صندوق النقد الدولي أن "الفجوة" في تمويل التجارة تقدر بمبلغ ١٠٠ إلى ٣٠٠ مليار دولار.

٣١- وكانت تدخلات الحكومات والمؤسسات المالية الدولية ذات صبغة حرجة بالنسبة لضخ رأس المال وزيادة السيولة والدعم التقليدي من المخاطر. وعمدت المؤسسات المالية الدولية إلى ضخ رؤوس أموال هائلة في التجارة العالمية. وإلى جانب برنامج تسهيل تمويل التجارة الذي وضعته المؤسسة المالية الدولية أوجدت هذه المؤسسة برنامج سيولة تجارية عالمي جديد من أجل توفير السيولة والتقليل من مخاطر دعم تمويل التجارة. ويشجع البنك الدولي على السياسات الرامية إلى تسهيل الحصول على تمويل التجارة بتكلفة معقولة بالنسبة للبلدان النامية. وقد تعهد اجتماع القمة لمجموعة ال ٢٠ المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بمبلغ ٢٥٠ مليار دولار لغرض تمويل التجارة واستطاعت الحكومات تعزيز التأمينات والضمانات التي توفرها لائتماناتها التصديرية.

٣٢- وعمد بنك التنمية الأفريقي إلى وضع برنامج تمويل التجارة. وقام صندوق الأوبك للتنمية الدولية بعرض أدوات لتمويل التجارة للتخفيف من المصاعب التي تواجه في الحصول على القروض. وأنشأ مصرف التنمية المشترك بين البلدان الأمريكية مرفقاً طارئاً للسيولة بمبلغ ٦ مليارات من الدولارات لأغراض المصارف التجارية وزاد في برنامجه لتسهيل تمويل التجارة. وتولى المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد التفاوض حول تسهيلات ائتمانية لتمويل التجارة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار من بنك التصدير والاستيراد في الصين لتمويل التجارة.

٣٣- ومن شأن المبادرات التعاونية بين الجنوب والجنوب أن تيسر الحصول على تمويل التجارة وتخفف التكاليف التجارية وتنشط الاستثمار. وعلى سبيل المثال، توفر الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات التمويل الإئتماني روافع للتآزر بين مصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات التمويل الإئتماني لمعالجة احتياجات تمويل التجارة بين الجنوب والجنوب.

## ٢- رزمات الحفز/إنقاذ الموقف

٣٤- قامت حكومات عديدة بتوفير رزمات لإنقاذ الموقف واتخاذ تدابير للتخفيف من الأعباء ورزمات حفز ضريبي تفاوتت فيما بينها تفاوتاً كبيراً من حيث الحجم. فالرزمات التي قدمتها الولايات المتحدة والصين والتي تمثل في ٧٨٧ مليار دولار (٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) و ٥٨٥ مليار دولار (١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) على التوالي، تقابلها رزمات مقدمة من بنغلاديش بنحو ٥٠٠ مليون دولار (٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وهناك تفاوتات فيما بين المناطق: ففي الاتحاد الأوروبي، تراوحت هذه الرزمات ما بين ٢,٦٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (ألمانيا) و ٠,٢ في المائة (إيطاليا) وتراوحت في أمريكا اللاتينية ما بين ٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي

(البرازيل) و٢,٢ في المائة (شيلي). ويقدر مجموع رزمات الحفز العالمية بمبلغ ٢,٦ ترليون دولار تضاف إليها ٢٠ ترليون دولار من التمويل المضمون حكومياً من أجل إنقاذ القطاع المالي<sup>(١٢)</sup>. ومتوسط حجم هذه الرزمات على صعيد الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال بالنظر لنتاجها المحلي الإجمالي هو في حدود الـ ٣,٧ و٤,٧ و٥,٧ في المائة على التوالي<sup>(١٣)</sup>.

٣٥- ومن أهم مواضع تدخل القطاع العام موضع القطاع المالي. فقد أعاد العديد من البلدان رسملة القيم العامة والتدخل في القطاع المالي. وأعاد الكثير من البلدان رسملة مصارفها. فعلى صعيد بلدان مجموعة العشرين المتقدمة كان متوسط ما أنفق هو ٣,٢ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، مع تفاوتات شاملة كل البلدان (من ٤,٦ في المائة في الولايات المتحدة إلى لا شيء بالنسبة لأستراليا وإسبانيا). وقامت الحكومات، إلى جانب بعض المصارف المركزية، بتمويل قروض مباشرة هامة المبلغ وشراء أصول غير سائلة من المؤسسات المالية. وبلغت المقادير في المتوسط ٥,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة و٣,٠ في المائة في البلدان النامية. واستأثرت رزمات الإنقاذ المالي المقدمة من اليابان والنرويج والمملكة المتحدة بما نسبته ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الاقتصادات الناشئة كان دعم القطاع المالي محدوداً. والبلدان النامية بحاجة إلى تعزيز قطاعات وأسواق الخدمات المالية المحلية، وتطوير آليات تعاونية إقليمية للإسهام في الاستقرار المالي والنقدي.

٣٦- وانطوت رزمات الحفز على تدابير تتعلق بالإيرادات والإنفاق على حد سواء. وقد شددت كل من النمسا وفنلندا والمملكة المتحدة، في إطار الاتحاد الأوروبي، على تدابير تمس جانب الإيرادات مثل التخفيضات الضريبية على حين أن الإنفاق المالي سيطر في كل من النرويج وهولندا وإسبانيا.

٣٧- وفي أفريقيا، اعتمد عدد قليل من البلدان، كموريشيوس وجنوب أفريقيا، تدابير شاملة لحماية فرص العمل وعجلت هذه البلدان بتطوير الهياكل الأساسية. وفي أمريكا اللاتينية، قام عدد من البلدان كالبرازيل بتطبيق تخفيضات ضريبية على صنع السيارات والتجهيزات المالية ومواد البناء من أجل تعزيز الاستهلاك والوظائف، فضلاً عن تخفيض معدلات الفائدة. وقام كل من المكسيك وشيلي وبيرو بالإنفاق على الهياكل الأساسية. وشددت بلدان الكاريبي على إنعاش الإيرادات والتحويلات المتدنية من السياحة.

٣٨- وعلى صعيد آسيا، شددت البلدان على اتخاذ تدابير إنفاق من قبيل (أ) الدعم الاجتماعي وتطوير الهياكل الأساسية والابتكار العلمي والتكنولوجي وزيادة الاستثمارات البيئية (الصين، على سبيل المثال، انظر الشكل ٨)؛ (ب) خلق فرص العمل؛ (ج) الإعانات النقدية المقدمة إلى المصدرين والنفقات ذات الصلة بالزراعة وقطاع الكهرباء والضمان الاجتماعي

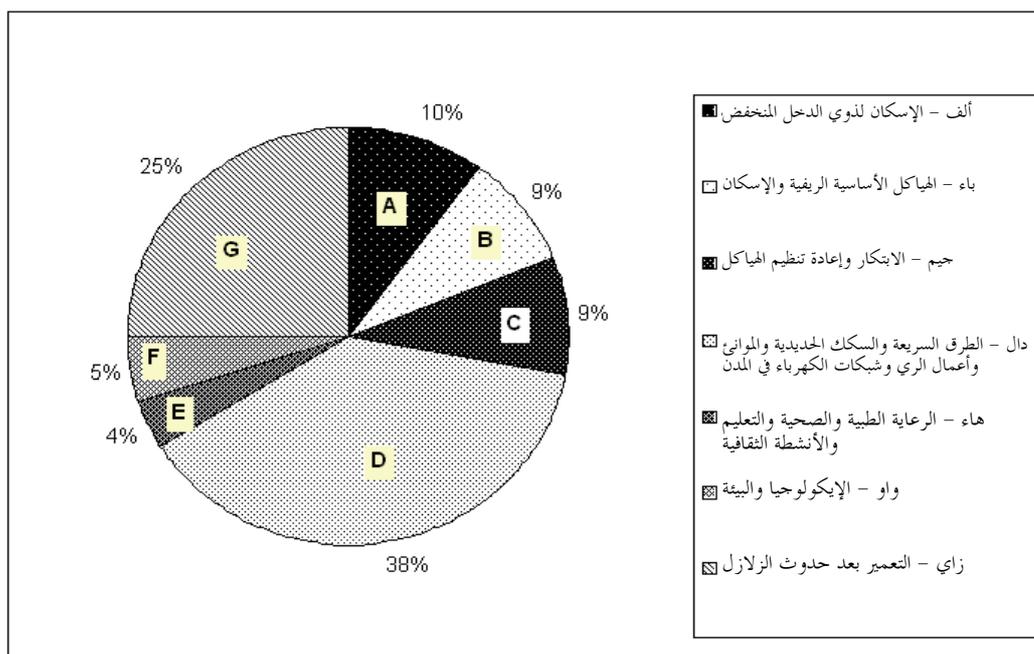
(١٢) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠١٠.

(١٣) الأونكتاد (٢٠٠٩). تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٩ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.II.D.16).

(بنغلاديش)؛ و(د) الاستثمار الموجه إلى الصناعات الاستراتيجية والمباني الأساسية والتعليم والتدريب (ماليزيا). وفي منطقة المحيط الهادي، فإن تأمين الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والطاقة حظي باهتمام كبير فضلاً عن تعزيز التكامل والتعاون الإقليميين.

الشكل ٨

رزمة تحفيز وفرتها الصين



٣٩- إن الاستثمار الطويل الأجل في المباني الأساسية العامة وتضييق الفجوات الاستثمارية من خلال السير قدماً بالمشاريع التي جرى تخطيطها وتوفير الاستثمارات الخاصة الداعمة عوامل تخلق فرص العمل وتربط الصلات وتعزز الوصول إلى الأسواق الدولية. وهذا في حد ذاته من الأهمية بمكان بالنسبة للبلدان غير الساحلية وبلدان العبور والبلدان الجزرية. ومن شأن الاستثمار في النقل أن يزيل القيود التي تعوق القدرة وأن يسمح للتجارة بالتوسع في الوقت الذي يتم فيه التقليل من التأثير على البيئة وتحسين التكيف مع تغير المناخ. وهناك مبادرات عديدة تبنى مقتضيات التنمية النظيفة مثل الدعم المقدم من الصين لشركات صنع السيارات لتطوير محركات موفرة للطاقة والتشجيع على استخدام أنواع الطاقة القابلة للتجدد.

٤٠- وأطلقت جنوب أفريقيا، في إطار ميزانيتها لعام ٢٠٠٩، استراتيجية شاملة هي من أكبر عمليات التوسع على الإطلاق للقطاع العام، قيمتها ما يزيد على ١٤٠,٨٧ مليار راند جنوب أفريقي (١٨,١٧ مليار دولار أمريكي). وتشمل (أ) المواصلات العامة، والطرق، وشبكات السكك الحديدية؛ (ب) إدارة الطلب على الكهرباء مع تقديم الحوافز الضريبية للاستثمار في التكنولوجيات ذات الكفاءة في استخدام الطاقة؛ (ج) المدارس، والعيادات، والمشاريع الأخرى المتعلقة بالبنية الأساسية على مستوى المقاطعات؛ (د) أنظمة المياه السائبة؛

(هـ) مشاريع السكن لذوي الدخل المحدود؛ (و) برامج التنمية الاقتصادية وبرامج المؤسسات الصغيرة الحجم؛ (ز) إعانات الإنتاج لبرنامج جديد لإنتاج وتطوير السيارات؛ (ح) التنمية الريفية ودعم المزارعين الصغار؛ (ط) إنشاء المؤسسات لحماية المستهلك، والمنافسة، وتعزيز قدرات الفحص التي يملكها مكتب المعايير.

### ٣- الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية

٤١- أبرزت الأزمة أهمية الأطر التنظيمية والمؤسسية. وازدهار السوق المالية الذي سبق الأزمة لم تواكبه اللوائح الملائمة على الصعيدين الوطني والعالمي. وقد بدا جلياً الإخفاق التنظيمي في بيئة رفعت فيها القيود التنظيمية فيما يتعلق بمراقبة سلامة المنتجات بالنسبة للمنتجات المالية المعقدة والعالية المخاطر، وحماية المستهلك، وإدارة المخاطر والاستدانة، وتنظيم المؤسسات المالية غير التقليدية، ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وتقييم المخاطرة الكامنة في النظام، والتنظيم المتعلق بكفاية رأس المال، والمخاطر المعنوية، وهيكل الحوافز الخاصة بنظم التعويض. وتؤدي اللوائح الوطنية المحكّمة والأطر المؤسسية المكثّفة مع ظروف وقدرات فرادى البلدان، والتعاون التنظيمي الدولي دوراً أساسياً في منع وقوع أزمات في المستقبل. وقد باتت الآن مسألة إعادة النظر الشاملة في لوائح القطاع المالي الوطنية والدولية مدرجة في جدول أعمال السياسات العامة. وتهدف خيارات الإصلاح المختلفة إلى إيجاد قطاع مالي أكثر استقراراً يمكنه أن يوفر التمويل الطويل الأجل للقطاعات المنتجة. ويسعى كثيرون أيضاً إلى تحقيق سوق أكثر كفاءة وإنصافاً من الناحية الاجتماعية عن طريق التنظيم<sup>(١٤)</sup>.

### ٤- تعزيز الإنتاج وتنويعه وتحسين القدرة التنافسية

٤٢- اتخذت البلدان تدابير لتعزيز القدرة التنافسية في الأجل الطويل للصناعات التي تنطوي على تنمية رأس المال البشري. وسعى الكثير من البلدان إلى تحديد منتجات جديدة وإنتاجها بتكلفة تنافسية وإيجاد أسواق جديدة. وتُجري رواندا مثلاً، بدعم من الأونكتاد، استعراضاً لسياساتها التجارية من أجل التركيز على تحسين القدرات التوريدية، ولا سيما في القطاعات التي تخدم مصالح الفقراء مثل الخدمات وبيع أساسية محددة (بما فيها البن الرفيع الجودة ونتاج التخصص والحريز).

٤٣- وبدعم من الأونكتاد أجرت بعض البلدان النامية مثل أوغندا (الإطار ٢)، وقيرغيزستان، ونيبال استعراضاً لسياسة قطاع الخدمات لتحسين مساهمة هذا القطاع في التنمية.

(١٤) الوثيقة TD/C.I/MEM.3/5.

## الإطار ٢

## تطوير الخدمات في أوغندا

كشفت عملية استعراض السياسة الوطنية للخدمات في أوغندا عن الإمكانيات المتوفرة في قطاعات الخدمات، ولا سيما الخدمات المهنية، وخدمات التأمين وخدمات البناء على تحسين الإنتاجية الوطنية، والرفع من تدفق التحويلات، وتحسين الإلمام بالتكنولوجيات الجديدة والأخذ بها. ولتفعيل هذه الإمكانيات لا بد من زيادة الطلب المحلي والقدرة الإنتاجية وكذلك الرفع من الصادرات، ولا سيما عبر تنقل الأشخاص الطبيعيين للعمل المؤقت في الخارج. وأثناء الاستعراض وُضعت خطة عمل لتحسين الأداء الوطني في مجال الخدمات عن طريق التدابير التالية: (أ) النهوض بمؤسسات التدريب الوطنية، ولا سيما في قطاعي خدمات البناء والتأمين بغية حصول عدد أكبر من الأوغنديين على فرص عمل ضمن القوة العاملة الوطنية المتزايدة في هذه الخدمات؛ (ب) استحداث صندوق للضمان في مجال البناء لمساعدة المتعهدين والخبراء الاستشاريين على الحصول على ضمانات العروض، وسندات ضمان حسن الأداء و ضمانات الدفع المسبق؛ (ج) وضع تأمين بالغ الصغر في القطاع الخاص عبر قنوات تسويق القروض البالغة الصغر للوصول إلى فقراء الأرياف وتوفير مخططات التأمين الصحي؛ (د) التفاوض من أجل الاعتراف المتبادل بالمؤهلات الأكاديمية والمهنية للمحاسبين، والمحامين، والمهندسين لتحسين صادرات الخدمات المهنية في جماعة شرق أفريقيا؛ (هـ) الرفع من صادرات الخدمات المهنية إلى أسواق أبعد عبر الأنشطة الترويجية؛ (و) تشجيع الشركات الأجنبية، التي تقدم خدماتها لـ ٨٥ في المائة من سوق البناء الوطنية، على العمل في إطار مشاريع مشتركة مع الشركات الوطنية لضمان نقل حقيقي للتكنولوجيا والرفع من قدرة الشركات المحلية ومن حصتها في السوق.

المصدر: الأونكتاد ٢٠٠٩.

٤٤ - والغطاء المالي الذي أتاحتها موريشيوس والبالغة قيمته ٩,٣ مليار روبية موريشيوسية (٣٢١ مليون دولار أمريكي)، ويمثل ٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والذي رُصد للتخفيف من آثار الأزمة يشمل الرزمة التحفيزية، ودفع أجور الموظفين العاملين عملاً بتوصيات مكتب الأبحاث المتعلقة بالأجور، وحالات الطوارئ. وتركز الرزمة التحفيزية الاستثمار في توسيع المطارات وتحديثها وتنشئ ستة صنابير لتحقيق رؤية "موريشيوس الجزيرة المستدامة"، وإرساء الأمن الغذائي، والرفع من مستوى التعليم والمعارف، وتحسين البنية الأساسية المحلية، وتنفيذ الالتزامات المرتبطة بالسكن الاجتماعي، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات التوجه المحلي.

- ٤٥ - وأطلقت بنغلاديش تدابير للتخفيف من آثار تراجع التحويلات. وتضم هذه التدابير ما يلي: (أ) وضع برامج إعادة التأهيل والتدريب الرامي إلى تطوير المهارات لفائدة العمال المغتربين العائدين بعد فقدان عملهم؛ (ب) القيام بمبادرة دبلوماسية لمنع تقليص عدد العاملين والبحث عن أسواق جديدة للعمالة في الخارج؛ (ج) إنشاء مجلس وطني قوي لتطوير المهارات من أجل توليد كتلة حرجة قوامها قوة كاملة ماهرة لتلبية احتياجات سوق العمالة الدولية.
- ٤٦ - وتعاقت جمهورية كوريا من الأزمة على نحو أسرع من البلدان الأخرى، مما يعكس استراتيجيتها الشاملة التي تضمنت رزمة تحفيزية بقيمة بلغت ٣٨,١ مليار دولار أمريكي، أي ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الإطار ٣). وتوقعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن يكون مستوى النمو الاقتصادي لهذا البلد هو الأعلى ضمن أعضاء المنظمة بنسبة ٢,٢ في المائة عام ٢٠٠٩ و ٣,٥ في المائة عام ٢٠١٠.

### الإطار ٣

#### استراتيجية جمهورية كوريا لتحقيق الانتعاش

تعد جمهورية كوريا من بين البلدان القليلة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تجاوزت مستوى الذي كان عليه قبل الأزمة. وبعد أخذ البلد بالعبر المستخلصة من تجربته في الأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧، نجح في تحسين السلامة المالية (نسبة الديون، ورصيد الميزانية العامة) والقدرة التنافسية للصناعات الموجهة نحو التصدير. وحافظت الحكومة على فائض في الرصيد الموحد للميزانية العامة وأبقت معدل الديون في حدود ٣٠ في المائة، مما سمح بتنفيذ سياسات مالية نشطة. وأطلق البلد رزمة تحفيزية تتضمن ما يلي: (أ) التدابير المتعلقة بالسيولة والدعم الائتماني؛ (ب) أسعار فائدة منخفضة، وأموال لضخ السيولة في الأسواق؛ (ج) تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على مواصلة عملها عبر برنامج توفير السيولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وحوافز ضريبية وتأمين الصادرات. ويولي الجزء الأكبر من الرزمة التحفيزية اهتماماً بالاستراتيجيات الإنمائية المنخفضة الكربون، بما فيها الطاقات المتجددة، والمباني ذات الاستخدام الكفء للطاقة، والسيارات المنخفضة الكربون، وإدارة السكك الحديدية والمياه والنفايات. ومن أجل الرفع من مستوى الطلب المحلي، زادت الحكومة في الإنفاق العام ليصل إلى ٦,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وخفضت من الضرائب على الدخل بالنسبة للأفراد والشركات. ووضعت ميزانية إضافية لخلق فرص العمل ودعم الفئات المحرومة. وتوّعت الشركات الأسواق التي تصدر إليها وسلّة الصادرات وحسّنت من القدرة التنافسية لتكنولوجياتها. وأدى خفض سعر الون بنسبة فاقت ٣٠ في المائة إلى زيادة القدرة التنافسية لجمهورية كوريا في التجارة العالمية.

- ٤٧ - ومن الجوانب الرئيسية لهذه الاستراتيجيات وضع سياسات استباقية في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات، مما أدى إلى عكس اتجاه الحد من تدخل الحكومة إلى أقصى حد

ممكن، والتركيز على خلق فرص العمل، واحتفاظ أكبر بالقيمة المضافة، والروابط الأمامية والخلفية، ونقل التكنولوجيا، وتكوين رأس المال، وتعزيز الاستدامة البيئية. وهذا التحول إلى السياسات الحكومية النشطة يتطلب حيزاً مالياً وسياساتياً أكبر.

## ٥- الترتيبات المتعددة الأطراف والترتيبات الإقليمية

٤٨- تعزز دور البلدان النامية بصورة كبيرة في النظام التجاري الدولي. وتحظى بالنصيب الأوفر من التجارة العالمية كما يُعد البعض منها محركاً للتجارة العالمية، وتشكل منها الأغلبية العظمى من أعضاء منظمة التجارة العالمية. إضافة إلى أنها أبرمت الكثير من الاتفاقات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وينطوي البعض من هذه الاتفاقات على تحرير عميق للتجارة والاستثمارات. ونظراً إلى هذا التحول، لا بد من تكييف النظام التجاري المتعدد الأطراف لإعطاء الأولوية لجدول أعمال البلدان النامية بشأن التجارة وإتاحة المرونة لها لكي تجرب التدابير التجارية في إطار جهودها الرامية إلى النهوض بالتجارة والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وينطبق هذا الأمر على نحو خاص على الأدوات السياسية التي استعملت في التنمية الصناعية والزراعية. وهناك مسألة رئيسية ألا وهي الحيز السياسي المتبقي الذي يسمح بتقديم دعم مواتٍ للتنمية إلى قطاعات، وشركات، وتكنولوجيات محددة.

٤٩- وتوصلُ جولة الدوحة من المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية إلى محتوى إثماني مجدٍ، بطرق منها الحصاد المبكر، من شأنه تعزيز فرص الانتعاش الاقتصادي. وقد تمكن المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية من التوصل إلى توافق لآراء بشأن اختتام المفاوضات في عام ٢٠١٠. ويمكن أن تشمل النواتج الإنمائية ما يلي: (أ) تحسين فرص وصول المنتجات الزراعية والصناعية التي تهم البلدان النامية إلى الأسواق، والإسراع في إلغاء إعانات التصدير في قطاع الزراعة؛ (ب) الإسراع في تنفيذ سياسة وصول سلع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من الرسوم والحصص، بقواعد منشأ أكثر بساطة وشفافية؛ (ج) إجراء خفض طموح للدعم المحلي للقطن؛ (د) الوصول المجدي تجارياً إلى الأسواق بأسلوب توريد الخدمات ٤ و ١، وتنفيذ طرائق خاصة لأقل البلدان نمواً؛ (هـ) تقديم دعم مُعزّز لبناء القدرات في مجال تيسير التجارة.

٥٠- وتُظهر مفاوضات الدوحة التي طال أمدها أنه لا بد من إعادة تقييم النظام التجاري المتعدد الأطراف. فتنشيت النظام بعد جولات المفاوضات يتطلب تخصيص وقت كافٍ للتنفيذ، والاستعراض، وبناء القدرات، ولا سيما في البلدان النامية، مما سيؤدي إلى تفادي مخاطر عدم التنفيذ والتزاعم المرتبطة به، وتقييم الأثر في التنمية. وقد يستلزم الأمر تصحيحاً جريئاً للمسار. ولا بد من معالجة انعدام التوازن بين نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد والهيكل العالمي الضعيف للنظام المالي.

٥١- وقد تكاثرت اتفاقات التجارة الحرة الثنائية/الإقليمية وبلغ عددها ما يقارب ٢٦٦ اتفاقاً تنفيذياً. وإذا كانت هذه الاتفاقات تحسن شروط الوصول إلى السوق وتحسن من فرص الحصول على المساعدة الإنمائية لفائدة الشركاء الأكثر ضعفاً، فإنها تصرف الانتباه عن تعددية الأطراف. وقد يكون لبعض الاتفاقات بين الشمال والجنوب أثر مثبط في الترتيبات بين بلدان الجنوب وقد تحد من الحيز السياسي للسياسات الوطنية النشطة. ومن المهم تعزيز تعددية الأطراف وضمان اتساقها مع الترتيبات المعدودة الأطراف والترتيبات الإقليمية. وتشكل آليات التعاون سبباً مجدياً لإرساء العلاقات الاقتصادية.

٥٢- وتحسين الأفضليات التجارية مثل النظام الشامل للأفضليات التجارية عبر إدراج الخدمات فيها على سبيل المثال يساعد على توليد إيرادات تصدير إضافية وتعزيز التنمية الاقتصادية. ويمكن توسيع نطاق المنتجات التي تشملها المخططات التفضيلية، ولا سيما نحو البلدان الأقل نمواً، من خلال توفير سبل وصول المنتجات إلى الأسواق معفاة من الرسوم والخصص. ويمكن الآن أن تكون قواعد المنشأ التفضيلية المعقدة والصعبة، فيما يتعلق بمنتجات ذات أهمية تصديرية خاصة مثل منتجات الملابس والأغذية المصنعة ومنتجات الأسماك، أكثر بساطة وموضوعية وشفافية، وأن تسمح بالتراكم الإقليمي وربما العالمي وأن تُكَيَّف لتتناسب القدرات الإنتاجية للمستفيدين.

٥٣- وظهرت علامات التزعة القومية الاقتصادية والحماية المحتملة نتيجة تزايد الضغط لإنقاذ الصناعات وفرص العمل المتأثرة بالأزمة. ولذا، فإن وقف التدابير الحماية يثير قلقاً بالغاً. وأشار تقرير مشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد إلى انحراف السياسات منذ بداية الأزمة بعد اتخاذ تدابير منها: (أ) رفع التعريفات وفرض التدابير غير التعريفية لحماية الإنتاج الوطني في بعض القطاعات مثل الصلب وصناعات السيارات؛ (ب) إعادة منح إعانات الصادرات الزراعية؛ (ج) وضع عناصر في الرزمات التحفيزية تُعطي الأفضلية للسلع والخدمات المحلية على حساب الواردات مثل معونات الدولة، والإعانات الأخرى وشروط "الشراء/الإقراض/الاستثمار/التأجير المحلية". وقد تكون لهذه التدابير انعكاسات على أماكن الإنتاج والقدرة التنافسية في المستقبل. وتتم طبيعاً التدابير المتخذة عن أن هذا الأمر يحدث أساساً في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية<sup>(١٥)</sup>. وإلى جانب عمليات الإنقاذ وبعض التدابير المالية، فإن تدابير الحماية التجارية ضمن إطار منظمة التجارة العالمية تمثل الجزء الأكبر من التدابير التي نفذتها البلدان أو هي على وشك تنفيذها، ويتمثل ثلث التدابير في زيادة التعريفات في إطار التعهدات الملزمة لمنظمة التجارة العالمية.

(١٥) انظر الموقع [www.globaltradealert.org](http://www.globaltradealert.org).

## ٦- التجارة فيما بين بلدان الجنوب

٥٤- تشكل التجارة فيما بين بلدان الجنوب عنصراً حيوياً لنمو التجارة في المستقبل. وقد ارتفعت حصة التجارة فيما بين بلدان الجنوب في السلع من مجموع صادرات الجنوب من ٣٨ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٤٨ في المائة عام ٢٠٠٨، وهذا يدل على أن نصف مجموع صادرات الجنوب ستتجه قريباً نحو بلدان نامية أخرى. وعملية توطيد علاقات التعاون وتعزيزها فيما بين بلدان الجنوب على المستوى الإقليمي والإقليمي والثنائي تُوسع الأسواق وترفع الطلب المحلي، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأقل نمواً والاقتصادات الصغيرة، إضافة إلى أنها تعزز شبكات الإنتاج.

٥٥- ويشكل النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية أداة مهمة. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أمكن لوزراء البلدان المشاركة في الجولة الثالثة (ساو باولو) من المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية الاتفاق على طرائق لتحرير تجارة البضائع ألا وهي: (أ) تخفيض خطي شامل بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل على بنود التعريفات الخاضعة للرسوم الجمركية وذلك بالاقتران مع المفاوضات المتعلقة بالعرض والطلب و/أو المفاوضات القطاعية التي تجرى على أساس طوعي؛ (ب) عقد الالتزامات التي تعلق بما نسبته ٧٠ في المائة على الأقل من خطوط تعريفاتها الخاضعة للرسوم الجمركية. وهناك ٤٣ من المشاركين في النظام الشامل للأفضليات التجارية، يشارك ٢٢ منهم في الجولة الثالثة من المفاوضات. وبلغت الصادرات فيما بين بلدان النظام الشامل للأفضليات التجارية نحو ٦٠٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٧، بما يمثل ٢٤,١ في المائة من مجموع صادرات المجموعة.

## باء - آثار التدابير المتخذة

٥٦- من الصعب تقييم أثر السياسات الرامية إلى مواجهة التقلبات الدورية والتوسع نظراً إلى انعدام الافتراضات المنافية للواقع. ومهما يكن، فقد أظهر الاستعراض أعلاه وعدد من الدراسات أن تدابير التخفيف من الأزمة ساعدت على احتوائها واحتواء آثارها المُعدية وأدت إلى انتعاش سريع. كما أن مرونة الطلب في بعض الأسواق البارزة وتركيبية الصادرات لعبت هي الأخرى دوراً. وانتعشت أسعار السلع أوائل عام ٢٠٠٩. كما انتعش القطاع المالي، ولكنه يبقى ضعيفاً بسبب القروض غير المسددة.

٥٧- وتبنى الكثير من البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية تدابير للتخفيف من الأزمة، غير أن البيئة الخارجية المتدهورة، بما في ذلك الحفض الكبير لأسعار الصادرات وسحب رؤوس الأموال، عطّلت مفعولها. وانكمش ناتج بعض البلدان، ولا سيما الاتحاد الروسي وأوكرانيا انكماشاً كبيراً خلال عام ٢٠٠٩. وتظل العودة إلى النمو الإيجابي مرهونة بالبيئة

الاقتصادية الخارجية وثقة المستثمرين. ومع ذلك، فإنه من المتوقع أن تسجل بلدان آسيا الوسطى معدلات نمو إيجابية عام ٢٠٠٩.

٥٨ - ومن المهم مواصلة تدابير التصدي للأزمة من أجل تحقيق انتعاش متين والعمل على أن يلتحق أكبر عدد ممكن من البلدان النامية بدورة النمو. وبما أن الانتعاش في تطور مستمر، فإن مسألة إلغاء الرزمات التحفيزية أصبحت ملحة. وينبغي مناقشة هذا الأمر مع أصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بوقت الإلغاء وتسلسله مع مراعاة أن المعيار الأهم هو استدامة الانتعاش. كما ينبغي تفادي استراتيجية الخروج المفاجئ من الأزمة. وقد زادت البلدان من عجز الميزانية من أجل تمويل الرزمات التحفيزية التي قد تصبح لا مستدامة إذا طال أمدها. والبلدان النامية في حاجة إلى أن تدير بحيلة التمويل العام للحيلولة دون تعميق الدين العام وربما التأثير في الاستثمار الخاص. ومن المنتظر أن تتجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة ١٠٠ في المائة عام ٢٠١٠ وقد ترتفع بعد ذلك. ووصلت المديونية الخارجية للولايات المتحدة نحو ١٣,٦٧ ترليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٩ (٩٤,٥) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(١٦)</sup>. وثمة تحوّل أيضاً من أن يخلق استمرار التوسع النقدي ضغوطاً تضخمية وفقاعات في مجال العقارات والأصول، مما يهيئ الظروف لركود اقتصادي آخر<sup>(١٧)</sup>. ولا بد من تحقيق توازن بين الحفاظ على تدابير الانتعاش وضمان الانضباط المالي في الوقت ذاته.

### ثالثاً - النمو والتنمية المستدامان والقابlan للاستدامة

٥٩ - تشكل الأزمة صحيحة منبّهة إلى ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية أكثر عمقاً في مجالات الإنتاج، والاستهلاك، والتجارة من أجل تحقيق نماذج مستدامة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً توفر فرص عمل وتخفف من وطأة الفقر. وإحياء التجارة شرط ضروري ولكنه ليس كافياً. وتضطلع الحكومات بدور رئيسي في هذه العملية. وتعد الصين وجمهورية كوريا من الأمثلة الجيدة على هذه الاستراتيجية. وينبغي تعديل الإصلاحات وترتيبها كيما تتناسب والظروف المحلية وتعكس الاختلافات في حجم الاقتصادات وأوجه تعقدتها وتطورها والدعم الوطني والدولي المتاح.

### ألف - التعلم من النهج الإنمائية

٦٠ - يمكن استخلاص الدروس من طرق التصدي لمشاكل التنمية في السابق، مع مراعاة التحديات الحالية التي تطرحها العولمة. وقد طغت استراتيجية استبدال الواردات والتنمية

(١٦) مكتب التحليل الاقتصادي، التقديرات الأولية في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

(١٧) البنك الدولي: الآفاق الاقتصادية العالمية، الأزمة، والتمويل، والنمو ٢٠١٠.

الصناعية القائمة على منشآت وطنية فائقة الأداء على الخطاب الإنمائي أثناء ستينات القرن العشرين. وانصب التركيز على أن تصبح البلدان النامية بلداناً تعتمد على نفسها لأن البعض اعتبر أن العلاقة التي تكون فيها البلدان النامية في محيط الدائرة والبلدان المتقدمة في مركزها هي علاقة منافية للتنمية أساساً وتدفع بهذه البلدان إلى التخصص في التجارة في السلع الأساسية التي عانت من انخفاض معدلات التبادل التجاري.

٦١- وفي سبعينات القرن العشرين، جرى التهليل للنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي أبرز نموذج تنمية يمكن بفضلها للبلدان النامية أن تتلقى المساعدة من أجل اندماجها الفعلي في الاقتصاد الدولي عبر تدابير الدعم الدولي، ومعاملتها معاملة خاصة، ومشاركة الدولة مشاركة أقوى. وكانت المرحلة الممتدة ما بين أواخر سبعينات وثمانينات القرن العشرين بمثابة "العقد المفقود" في مجال التنمية بسبب أزمات النفط التي تلتها أزمة ديون أمريكا اللاتينية وظهور توافق آراء واشنطن الذي عزز الكفاءة الاقتصادية وقوى السوق عن طريق الخصخصة، وتحرير التجارة، والتوجه إلى الخارج عبر تدابير منها برامج التكيف الهيكلي.

٦٢- وقد طرحت الأزمة المالية الآسيوية في أواخر تسعينات القرن العشرين تساؤلات عن النظرية الإنمائية البارزة في ذلك الوقت. وأظهرت أزمات الغذاء، والطاقة، والنظام المالي، والاقتصاد التي وقعت في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ أن العولمة وتحرير التجارة، وإزالة الضوابط المتعلقة بالتجارة والنظام المالي قد يكون لها آثار ضارة في حالة غياب الأطر التنظيمية والإدارية الكافية والفعالة على الصعيدين الوطني والدولي. وآليات السوق التي تؤدي وظيفتها على نحو جيد بحاجة إلى أن تكون هناك بالمقابل لها سياسات إنمائية وتمكينية تضعها الدول في إطار ما توفره من السياسات الداعمة للتنمية، تعمل باعتبارها عوامل تغيير هيكلي تقترب من غيرها من العوامل الأخرى لتشكيل كلاً متكاملًا. وأدى عدم تجانس النهج السياساتية، مثل تلك التي نُفذت في اقتصادات شرق آسيا، إلى النجاح في تعزيز التنمية. وعلى البلدان أن تضع الأطر السياساتية الأنسب لظروفها.

٦٣- واقترح الأكاديميون مثل رودريك، وهيدالغو، وهوسمان<sup>١٨</sup> طريقة تفكير جديدة بشأن إصلاح السياسات وتطوير المنتجات. فعلى سبيل المثال، يحتاج كل بلد، حسب مزاياه النسبية والتنافسية، إلى تشخيص للتحديات الإنمائية التي يواجهها والاستمرار في تجريب الاستراتيجيات لمعالجة قيود معينة. وعند تعزيز الإنتاج وتنويعه، ولا سيما في نواتج متطورة وذات قيمة عالية، من المهم أن تكون النواتج المحددة بدقة متاحة على الصعيد المحلي لإنتاج منتج ما أو لتوليفة من القدرات. وينبغي أن تؤدي الحكومات دوراً رئيسياً، ولا سيما في الاقتصادات الأقل تطوراً من أجل دعم القطاع الخاص في مجال بناء القدرات بغية إنتاج منتجات ذات قيمة أعلى.

(١٨) انظر: Hidalgo C (2009). The Dynamics of Economic Complexity and the Product Space over a 42

.Hausmann R, Hwang J and Rodrik D (2007). *Journal of Economic Growth* و year period

## باء - تعزيز تنمية قابلة للاستدامة أفضل

٦٤ - تتيح الأزمات فرصة توجيه الاقتصادي العالمي نحو تحقيق نمو أنظف وتنمية قابلة للاستدامة. ولا بد من خلق توازن بين المتطلبات الضرورية للحفاظ على النمو بهدف القضاء على الفقر واتخاذ التدابير اللازمة للتقليل من انبعاثات الكربون والآثار البيئية. ويمكن للرمزات التحفيزية الاقتصادية أن تستهل عملية الانتقال، كما كان الشأن في بعض البلدان. وهناك أربعة مجالات يمكن أن تكون مصدر النمو "الأخضر" القابل للاستدامة وهي: (أ) تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة (غالباً ما يتم ذلك بالاقتران مع الكفاءة في استخدام المواد والمورد أو كنتيجة لها)؛ (ب) تعميم الزراعة القابلة للاستدامة، بما فيها الزراعة العضوية؛ (ج) تسخير تكنولوجيات الطاقة المتجددة غير الموصلة بالشبكة لأغراض التنمية الريفية القابلة للاستدامة على وجه الخصوص؛ (د) استحداث قطاع خدمات قابل للاستدامة.

٦٥ - ويمكن تحقيق تقدم كبير في تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة بتكاليف سلبية صافية. وتغلب الفوائد المتوسطة الأجل للاستثمارات التي تحقق الكفاءة في استخدام الطاقة التكاليف لأن هناك كثيراً من فرص اختصار المراحل أمام البلدان التي تستعمل المعدات التقليدية أو المعدات غير المتوفرة المعتمدة على الطاقة. ورغم أن أغلبية فرص تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة توجد في البلدان النامية التي تشهد حركة تصنيع سريعة، فإن التقديرات تفيد أنه بالإمكان استغلال ما يقارب ٣٠ في المائة من إمكانيات تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة في البلدان النامية الأخرى. ويساهم تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة في خفض انبعاثات غازات الدفيئة، وتلوث الهواء، والاعتماد على واردات الوقود الأحفوري. إضافة إلى أن الكفاءة في استخدام الطاقة تمكن البلدان من أن توفر لسكانها فرصاً أفضل للحصول على الطاقة مع التقليل من الحاجة إلى استثمارات جديدة في البنية الأساسية للطاقة، وتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق وفورات في إنفاق المستهلك على الطاقة. ويمكن أن تساهم برامج تحقيق الكفاءة في استعمال الطاقة، التي تستهدف الأسر الفقيرة في التخفيف من عوز الطاقة. ويتيح الاستثمار في مجال كفاءة استخدام الطاقة فرصاً للعمل والتصدير، ويساعد البلدان على أن تحظى بوضع مناسب في المستقبل عندما يصبح النمو في كنف انخفاض مستوى الكربون عنصراً مهماً في القدرة التنافسية والتنمية القابلة للاستدامة.

٦٦ - وتعالج عملية تسخير تكنولوجيات الطاقة المتجددة مشكلة عوز الطاقة، ولا سيما الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية لأنها تحسن مستوى الرفاه العام. والكهربية المعتمدة على تكنولوجيات الطاقة المتجددة لا تستنزف الموارد الطبيعية للأرض ولا تتسبب في خلق نفايات إضافية، وتُتَوَّع أيضاً مزيج مصادر الطاقة الوطنية وتساهم بذلك في تحسين الأمن في مجال الطاقة، كما تتضمن إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ. ويمكن لبرامج كهربية الأرياف التي تعتمد على الطاقات المتجددة أن تطلق عنان الطاقة الإنتاجية - ومن ثمة توليد الدخل - للمجتمعات الريفية. وتوفر مصادر الطاقة المتجددة فرص العمل مثل إقامة

شركات محلية لتركيب منتجات وأنظمة تكنولوجيات الطاقة المتجددة وصيانتها وإصلاحها وتدويرها. وتولد التجربة المكتسبة في هذا المجال المعارف وتنمي روح المبادرة والقدرة الإنتاجية في الصناعات المتصلة بالطاقة المتجددة، الأمر الذي يفسح المجال أمام التبادل التجاري والتعاون الدوليين.

٦٧- ويؤدي الوقود الأحفوري، وهو من الطاقات المتجددة، دوراً فيما سيأتي من مزيج مصادر الطاقة في المستقبل. بيد أن ذلك سيتأثر بما يلي: (أ) فرص الحصول على ما يناسب من تكنولوجيا ودراية؛ (ب) استراتيجيات ذات أهداف محددة بدقة لتنوع الطاقة والمتطلبات التنظيمية المتعلقة بإدراج الوقود الأحفوري في مزيج مصادر الوقود؛ (ج) التأثير الذي يطال إنتاج الأغذية والأسعار.

٦٨- وأمام الزراعة تحديات وفرص لم يسبق لها مثيل. وتمثل التحديات في الحاجة إلى ضمان الإمدادات الغذائية لسكان عددهم في تزايد سريع، في الوقت الذي يتم فيه التقليل من الآثار الضارة على البيئة. وترتبط الفرص بالخيارات الجديدة للإدارة التي أتاحتها أساليب الإنتاج البديلة، والتطورات التكنولوجية، وأفضليات المستهلك المتغيرة. والانتقال إلى زراعة منتجة وقابلة للاستدامة بيئياً أمر حاسم. وتجلب الزراعة القابلة للاستدامة فوائد كثيرة للمنتجين، منها خصبة التربة، والإنتاجية، والكفاءة في استخدام الطاقة، والسلامة المهنية، وفرص الوصول إلى السوق. إضافة إلى أن المنتجات العضوية المعتمدة بشهادات غالباً ما تنطوي على زيادة في الأسعار. والتصدير إلى مستهلكين مستعدين لدفع أسعار أعلى مقابل هذه المنتجات يتيح لمزارعي المنتجات العضوية فرصة لجني دخل كبير. وما برحت الأسواق العالمية لهذه المنتجات تنمو بمعدل يزيد على ١٥ في المائة سنوياً على مدى العقدين الماضيين. فبين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٧، زادت المبيعات العالمية من المنتجات العضوية المعتمدة بشهادات بمقدار الضعف لتصل إلى ٤٦ مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تزيد إلى ٦٧ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٢. ورغم الأزمة الاقتصادية الحالية، فقد تواصل نمو الطلب على هذه المنتجات.

٦٩- وأتاحت أيضاً للبلدان النامية فرص في مجالي الإنتاج القابل للاستدامة والتجارة في المنتجات القائمة على التنوع البيولوجي مثل تربية الأحياء المائية والحراثة القابلتين للاستدامة، وقطاعات مشتقات المنتجات الحرجية غير الخشبية، والسياحة القابلة للاستدامة. وأقامت بعض البلدان شراكات مع منظمات وطنية وإقليمية بهدف تحسين قدراتها لإنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة والخدمات المستمدة من التنوع البيولوجي.

٧٠- ويُعتبر اقتصاد الخدمات المجال الجديد لتوسيع التجارة وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتوفير فرص العمل، ووصول الجميع إلى الخدمات الأساسية. وتشكل تنمية قطاع الخدمات العمود الفقري لاقتصاد متكامل وفعال. وخدمات البنية الأساسية الحيوية مثل الخدمات المالية، والاتصالات، والنقل، والطاقة كفيلة بأن تحفز التنوع الاقتصادي وتعزز

القدرة التوريدية المحلية. فخدمات النقل المجدية مثلاً تساعد على انتظام أكبر لهذه الخدمات، مما يعني دفع تكاليف شحن أقل وإرساء روابط أفضل بشبكات النقل. ونجح عدد من البلدان النامية في جني ثمار إثمائية كبيرة من التجارة في الخدمات عبر استغلال مجالات منها تنقل الأشخاص الطبيعيين، والتعاقد مع مصادر خارجية لتقديم خدمات الأعمال التجارية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات، والبناء، والسياحة. ومن أبرز الأمثلة قطاع الخدمات في الهند الذي كان من العناصر الأساسية في قدرة البلد على التكيف مع الأزمة. وأثناء الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، نما قطاع الخدمات بنسبة ٩,٣ في المائة رغم أن الزراعة والصناعة سجلتا هبوطاً حاداً. ويرجع نمو قطاع الخدمات في الهند إلى نمو الطلب المحلي وحجم الصادرات (٢٢ في المائة) في ثلاث خدمات أساسية ألا وهي: تجارة التجزئة/الجملة، وخدمات البرامج الحاسوبية، والخدمات المصرفية. ومن الأساسي إدماج البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، إدماجاً إيجابياً في اقتصاد الخدمات العالمي وزيادة مشاركتها في إنتاج الخدمات والتجارة فيها.

٧١- وتتمتع الصناعات الإبداعية (الفنون البصرية والاستعراضية، والوسائل السمعية - البصرية، والنشر ووسائط الإعلام المطبوعة، والتصميم) بإمكانيات هامة لتحقيق نمو نشط في التجارة. وعلى مدى الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، ارتفعت التجارة في السلع والخدمات الإبداعية بنسبة ٨,٧ في المائة سنوياً، وحققت ٤٢٤,٤ مليار دولار أمريكي. وتقوم ترينيداد وتوباغو، وزامبيا، والسنغال، وفيجي، وموزامبيق بتطوير صناعاتها الإبداعية بمساعدة الأونكتاد.

٧٢- كما تتطلب التنمية القابلة للاستدامة معالجة آثار تغير المناخ. ولا بد من معالجة الانعكاسات التجارية لتدابير التصدي لتغير المناخ في مجالات النقل، والطاقة، وتوليد الكهرباء، والزراعة، والحراجة. وينبغي تفادي التوجهات نحو الحماية البيئية. ويكمن التحدي القائم في ضمان حدوث التحول الهيكلي في الوقت الذي يتم فيه تقليص الكثافة الكربونية في النشاط الاقتصادي إلى أدنى حد ممكن، وألا يعني بالضرورة ازدياد النشاط التجاري ازدياداً في الانبعاثات.

## جيم - المنافسة والقدرة التنافسية

٧٣- من المحتمل أن تطرح الأزمة إشكالية فيما يخص القدرة التنافسية والمنافسة. وقد تُغيّر الرزمات التحفيزية تغييراً سلبياً شروط المنافسة والقدرة التنافسية للبلدان النامية. وتواجه الحكومات ضغوطاً متزايدة لحماية الشركات الفاشلة، ولا سيما الوطنية منها عبر تدابير من بينها الإعفاء من تطبيق قانون المنافسة وسياستها. وقد يعزز هذا الإعفاء ظهور جهات فاعلة في الأسواق الكبيرة. ويمكن لأزمة حادة أن تبرر، تحت شروط خاصة، الإعفاء من تطبيق قوانين المنافسة. ومهما يكن، فإن عودة المنافسة، ولا سيما على الصعيد الداخلي، أمر أساسي باعتبارها استراتيجية إثمائية مجدية. ويُعدّ مؤتمر الأمم المتحدة السادس لاستعراض جميع جوانب

المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية والذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ مناسبة لدراسة آثار الأزمة الاقتصادية.

## رابعاً - خاتمة

٧٤- تشكل الأزمة انعطافاً حاسماً في نماذج النمو والتنمية. وهناك مجال لإعادة التوجه إلى نماذج نمو اقتصادي تكون مختلفة نوعياً وهيكلية وتكون أكثر قابلية للاستدامة اقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً. وتتضمن الجوانب الرئيسية لاستراتيجيات النمو الأخضر الكفاءة في استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، والزراعة القابلة للاستدامة وقطاع الخدمات. ولعل التحدي العالمي المطروح هو ضمان أن يكون الانتعاش مستداماً عن طريق اتخاذ تدابير منها وضع استراتيجيات استباقية شاملة تخلق فرص عمل كريم، وأن يخفف ذلك الانتعاش من وطأة الفقر.

٧٥- وكان الانتعاش في البلدان الصناعية ضعيفاً، مما يشير إلى أنه لم يعد من الممكن توقع استمرار المصدر الرئيسي للطلب العالمي في توفير الحوافز الضرورية للحفاظ على النمو المرتفع في باقي بلدان العالم. فهناك حاجة إذن إلى إيجاد مصادر جديدة للطلب الخارجي في الاقتصادات الناشئة مثل الصين التي تتزعم عملية الانتعاش والتي أصبحت الممول الصافي للبلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى من حيث رؤوس الأموال. ولا بد من إيجاد سبل جديدة لإرساء توازن بين مصادر النمو المتعلقة بالطلب الخارجي ومصادر النمو المتعلقة بالطلب المحلي. والنمو في الكثير من البلدان النامية ستغديه بشكل متزايد الأسواق الوطنية والإقليمية وأسواق التبادل التجاري بين بلدان الجنوب. ويظل النمو المعتمد على الصادرات استراتيجية رئيسية بالنسبة للبلدان النامية ذات الأسواق الصغيرة. ومن الأهمية بمكان تنويع الأسواق والإبقاء عليها.

٧٦- وأبرزت الأزمة الدور الذي تضطلع به الدول التي تتخذ تدابير تمكينية وإمائية في تعزيز نمو اقتصادي يركز على العنصر البشري. ولا بد من تزويد الدولة بالسياسة المطلوبة مدعومة بالقدرة التنظيمية والمؤسسية والمالية التكميلية، بما في ذلك الحصول على دعم المجتمع الدولي. وحين تعزز الدولة الإنتاج وتنوعه، فإنها تضطلع بدور رئيسي في إتاحة النواتج المحددة بدقة على الصعيد المحلي وإتاحة أوجه التوافق لإنتاج منتج ما.

٧٧- وتعتبر تعددية الأطراف والاتساق بين الأنظمة التجارية والمالية والنقدية من العناصر التمكينية البنوية. وينبغي للإطار الناشئ الخاص بالحوكمة الاقتصادية العالمية أن يأخذ بعين الاعتبار دور البلدان النامية وشواغلها. ومن المهم تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين من أجل معالجة الاختلالات على صعيد الاقتصاد الكلي العالمي. وبدون إصلاح جذري للنظام المالي والنقدي الدولي وإعادة هيكلة قابلة للاستدامة، فسيكون من الصعب تحقيق الرفاهية ومكاسب الكفاءة في الاقتصاد الحقيقي.